

مشكلات

مصر العربية الحديثة

تأليف

محمد مصطفى الفيساوي باح وعلما

الخبير المحاسب

بكالوريوس كلية التجارة

مدرس عكبر مشي

المحامي

بالاستئناف العالي

الطبعة الاولى

١٩٤٥

obeykandl.com

المقدمة

نحن الآن فى أواخر يناير سنة ١٩٤٣ والعالم يتلظى بنيران هذه الحرب العالمية الضروس التى بدأت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولما تنتهى بحد ، ثلاث سنوات طوال قضاهها العالم أجمع فى مجزرة بشرية لم تر الإنسانية أفظع منها ، استخدمت فيها الآلات الميكانيكية التى اخترعت لخدمة الإنسانية للفتك بها بأحدث الطرق الجهنمية . وعانت جميع بلدان العالم مظاهر الأزمات والبؤس والضنك ونكبات الغارات الجوية التى تفتك بالمدينين الآمنين فى دورهم لا فرق بين دول محاربة أو محايدة فالكل تأذى بويلاتها . وقد تفاءل بعضهم وقال ان الصلح على وشك انعقاده وقد تضع الحرب أوزارها فى صيف هذا العام أو نهايته . والبعض يقول بعد عامين أو ثلاثة والبعض الآخر ازداد تشاؤمه حتى يئس من انتهاء الحرب حتى بعد عشرين عاما .

ومصر بحكم وضعها السياسى ، خليفة بريطانيا العظمى بموجب معاهدة الصداقة والتحالف فى أغسطس سنة ١٩٣٦ التى نص فيها على أوضاع خاصة قامت مصر بتنفيذها خير قيام من وضع جميع مرافقها ومواردها تحت تصرف الدولة الخليفة لتسهيل تموين جيوشها فى الشرق ومصر زعيمة الشرق قد ناصرت الخليفة بقلها وعملت كل

ما من شأنه أن يجعلها كأنها في حالة حرب فعالية بجانب الحلفاء وإن لم تعلمها فعلاً ، وهي تعلم حق العلم ان قضية الحلفاء هي قضيتها وهي انتصار الديمقراطية والدفاع عن الحق والحرية حتى إذا أزفت الساعة ودق ناقوس الهدنة وانتصر الحلفاء تبوأ مصر مركزها اللائق في مؤتمر الصلح للدفاع عن مصالحها وحقوقها واستكمال مظاهر استقلالها . وقد تجنبنا البلاد للآن شر ويلات الحرب وابتعد عنها خطر الغزو والغارات الجوية إلى حد ما ، بانتصار الحلفاء في الصحراء الغربية أخيراً على نحو ما هو معروف للجميع . ولكن من الخطأ أن نعتقد ان مصر لم تصب بسوء ولم تتحمل تضحيات في هذه الحرب الضروس فكلنا يعرف ما عاتته البلاد من أزمات وارتفاع أسعار حاجيات المعيشة ونقص في الواردات وركود في حركة الإصلاحات الداخلية والنشاط السياسي لأن الحرب تجند مرافق الدولة وتجعلها وقفاً على خدمتها .

وبدون شك ان هناك كثير من أبناء البلاد قد استفادوا من هذه الحرب فائدة كبرى ، وكونوا ثروات ضخمة من الخدمات التي يؤدونها للجيش الحليفة من مقاولات وتعهيدات وانشاء فنادق ومطاعم وملاهي للترفيه عن الجنود وغير ذلك من المظاهر المختلفة ويتمنون من صميم قلوبهم ألا تنتهي الحرب أبداً وهؤلاء من نطلق

عليهم «مواليد الحرب» ؛ فقد عرفوا كيف يستغلون الفرص وفتحت
أمامهم سبل الثروة فارتقوا سلم المجد والغنى . كما ان كثيراً من الأيدي
العاملة الفقيرة والعاطلة قد وجدت سبيل الرزق ميسرة في خدمة
جيوش الحليفة بأجور مغرية لم يحلموا بها من قبل . وهؤلاء الفلاحون
قد أصبحوا في يسر ونعيم بعد ضنك وشقاء من ارتفاع أثمان حاصلاتهم
ارتفاعاً فاحشاً . ووجدوا أن معسكرات جيوش الحليفة أسواق
رائجة لتصرفها .

وبجانب هؤلاء طبقات أخرى من الشعب لم تستفد من
الحرب شيئاً بل ضاعفت تكاليف معيشتها لأن مواردها محدودة
كالموظفين .

والمصريون جميعاً والانسانية جمعاء تأمل أن تضع الحرب
أوزارها وتدق نواقيس الهدنة إيداناً بالصلح ويشع نور السلام على
العالمين فيضع حداً لهذه النكبات المفجعة والضحايا البريئة والخسائر
الفادحة . والحرب شر لا بد منه ورغم مصائبها ونكباتها الفادحة
تحمل في طياتها نفعا عميقا للانسانية فهي تحقق في سنوات معدودة من
التطورات الاجتماعية والتوازن في الثروات والانقلابات السياسية
مالا تتحققه سنوات السلم الطويلة . كما أنها تخرس في نفوس الشباب
روح التضحية والرجولة والتضامن والتعاون فتقضي على روح الجبن

والتردد والتواكل والأناية .

وموضوع هذا الكتاب اجتماعي بحث ، يبحث في بعض المشاكل الرئيسية التي ستواجهها البلاد بعد الحرب إن عاجلاً وإن آجلاً والتي يجب أن يتكاتف على حلها من الآن رجالات مصر وولاة أمورها على اختلاف نزعاتهم الحزبية فالكل يجب أن يتضافر لخدمة الوطن .
وقد حفزنا إلى وضع هذا المؤلف في هذه الظروف العصيبة ما وجدته من تواكل ومنازعات شخصية بين رجالات أحزابنا حتى يشايح كل فريق زيداً وعبيداً لشخصه لا لمبدئه وبرنامجه ، وما زالت برامج أحزابنا عتيقة متشابهة وليس فيها أى حل لمواجهة مشاكلنا القومية الكبرى بعد الحرب .

واننا نتمنى أن يكون هذا الكتاب الصغير بأفكاره المتواضعة باكورة حسنة لقادة الفكر في مصر لتوجيه جهودهم نحو هذه الغاية النبيلة لحل مشكلات البلاد بعد الحرب فهذه فكرة قومية كبرى يجب أن تكرس الأقلام والأفكار والجهود لخدمتها حتى تعيش مصر في رغد من العيش وطمأنينة دائماً في ظل ملكنا الفاروق المفدى حفظه الله .

في ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ م المؤلفان

محمد مصطفى الفيتاوى حسن عاكوش
الخبير المحاسب المحامى

الباب الاول

الناحية السياسية

الفصل الاول

مصر ومؤتمر الصالح

قامت مصر بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى بتسليمها الوافر فى الوفاء بالتزاماتها فى الحرب الحالية وعملت بروح المعاهدة ونصوصها وقد نص فى المادة السابعة من معاهدة سنة ١٩٣٦ « انه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً ، وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية خاصة يخشى خطرها فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات »

وكنا نعرف كيف ساهمت البلاد فى هذه الحرب وجندت الأيدى العاملة لخدمة جيوش الحليفة ووضعت مواردها وحاصلات أراضيها ومرافقها العامة تحت تصرف الحليفة واستهدفت بحكم هذا الوضع

لولايات الغارات الجوية وأعلنت حكومتنا سياسة تجنيب البلاد
ولايات الحرب حتى تحافظ البلاد على مرافقها العامة وخطوط تموين
الحليفة، وهذه السياسة الحكيمة كانت من أكبر العوامل لانتصار
الحلفاء في الشرق الأدنى عامة وفي الصحراء الغربية خاصة فمصر
بوضعها الحالي في حالة حرب فعلية مع المحور وإن كانت محايدة اسماً
فال حرب الحالية ليست فقط التحام الجنود في ميادين القتال بل هي
قبل كل شيء تهيئة مرافق الدولة وتجنيد جميع عمالها لخدمة الجيوش
المحاربة وتخصيص خيراتها ومواردها لتموينها وهذا ما قامت به مصر
خير قيام .

ان مصر تعتبر بحق زعيمة الشرق ومحط آمال الأمم الإسلامية
يجب أن يكون لها مركز ممتاز في مؤتمر الصلح وأن يكون لقادتها رأى
يسمع فيما يدور حول مصالح مصر المباشرة وغير المباشرة بل ليس
من الجرأة القول بأنه يجب أن يكون لها كلمة مسموعة ويؤخذ رأيها
في كل ما يمس مصالح الشرق وأمم الإسلام . فالحدود الجغرافية
أصبحت الآن فكرة نظرية وأصبحت الدول ترتبط ببعضها بروابط
الثقافة والجنس والدين واقتضت المصالح المشتركة بين مصر وجاراتها
من الدول الشرقية أن لا تغض بلادنا نظرها في مؤتمر الصلح عن
دول الشرق بل تدافع عن حقوقها جميعاً كما تدافع عن حقوق نفسها .

وكلنا يعرف ان الحركة الوطنية في مصر بزعامة المنصور له سمعة
زغلول باشا قد قامت على اثر اعلان الهدنة عقب الحرب العظمى
الماضية وحرمان قادة البلاد من السفر لتمثيلها والمطالبة باستقلالها
واسماع صوتها في مؤتمر الصلح فظلت العلاقات بين مصر وحليفتها
متوترة وغير مستقرة حتى معاهدة سنة ١٩٣٦ التي اعترفت فيها
بريطانيا العظمى باستقلال البلاد على أسس معروفة ، ولا يرضى
الحليفة بعد ما قامت به البلاد من تضحيات عظيمة ومساعدات جمة
ووقفت بجانبها في هذه الحرب الضروس أن تتكرر مأساة الماضى بل
ان ما يصرح به قادتهم من ان غرضهم من الحرب المحافظة على
استقلال البلاد وحرريات الشعوب والدفاع عن الأمم الصغيرة وقت
السلم مما يشجعنا على الأقل في القريب العاجل أن نسمع من حليفنا
رداً أكثر اقناعاً من ردها السابق من تمثيل مصر في مؤتمر الصلح
بدون قيد ولا شرط وأن تعامل في هذا المؤتمر مع حلفائها معاملة
النند للنند . وقد آن لأحزابنا أو توحد جهودها لهذا الهدف القومى
العظيم والغرض النبيل عند ما تأزف ساعة النصر ويدق ناقوس
الهدنة للمحافظة على كيان البلاد والدفاع عن حقوقها واستكمال
أسباب سيادتها .

الفصل الثاني

معاهدة التحالف ووضع مصر السياسى بعد الحرب

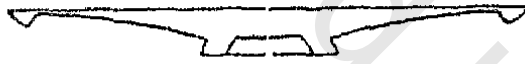
لا شك ان الحليفتين مصر وانجلترا قد غنمتا مغنم عديدة بابرام معاهدة الصداقة سنة ١٩٣٦ فقد كانت من الجانب المصرى بدء عهد استقرار سياسى وهدوء داخلى وبداية للاصلاحات الداخلية بعد الغاء الامتيازات وقد أهملت فترات طويلة بسبب اتجاه الجهود السياسية فى السنوات السابقة الى الجهاد فى سبيل نجاح هذه المفاوضات وكانت من الجانب الانجليزى بدء أمان وطمانينة فى مصر حلقة الاتصال بين انجلترا وامبراطوريتها فتوطدت دعائم الامبراطورية وأثبتت الحرب الحالية إخلاص مصر لحليفتها وسخاءها فى مساعدتها وتساعدها فى نصوص المعاهدة حتى تجاوزت نصوصها إلى روحها المشبع بالاخلاص والتفانى فى سبيل قضية الديموقراطية المشتركة

ولكن من الخطأ أن نعتقد ان المعاهدة هى غاية الأمانى القومية فتتقاعد وتتخاذل ونضيع وقتنا فى مهاترات حزبية لن تستفيد منها البلاد شيئاً سوى التخلف عن الركب . فالمعاهدة وسيلة لا غاية وبداية لا نهاية وهى مجرد وثيقة لا تؤدى إلى الاستقلال الحقيقى إلا بتوحيد جهود الجميع فى مسائلنا القومية الكبرى

ونصت المادة الأولى من المعاهدة على أنه « قد انتهى احتلال
مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور
وأصبح وجسود القوات العسكرية بترخيص من جلالة ملك مصر
إلى أجل مسمى « عشرون سنة » كما اعترف الانجليز صراحة بأنهم
يجلون جلاء تاماً عن القطر المصرى بعد ما يستكمل الجيش المصرى
أهميته للدفاع عن قناة السويس وسلامتها وبدون شك ان قيام الحرب
العالمية الحالية قد ضاعف من عدد قوات الامبراطورية حتى وصل
إلى مئات الألوف وأصبحوا بين ظهرانينا فى كل مكان ولكنها نتيجة
ظروف استثنائية اقتضتها المصالح المشتركة للدفاع عن مصر
والامبراطورية وحالت ظروف الحرب إلى حد ما دون استكمال الجيش
المصرى ومعداته على الوجه الأكمل

ويحق لكل مصرى أن يتساءل عن مصير بلاده بعد الحرب
وجلاء الجيوش الامبراطورية عن مصر بعد أداء رسالتها ؟ وإذا
تعاونت حليفتنا مع مصر على استكمال معدات الجيش المصرى فى
السنوات التالية للحرب فى مدة وجيزة استطاعت البلاد وقد ضحت
بخيراتها لمساعدة حليفها حتى النصر أن تطلب من هذه الحليفة إعادة
النظر فى هذه المعاهدة لتقصير مدة الجلاء النهائى عن مصر وإعادة

النظر في مسألة السودان على أساس زيادة العلاقات بين القطرين
الشقيقين وأن يمثل السودان في البرلمان المصري باعتباره جسراً
لا يتجزأ من مصر وفتح باب الهجرة فعلاً إلى السودان للمصريين
دون قيد ولا شرط .



الفصل الثالث

الأحزاب في مصر بعد الحرب

قبل اشتعال نيران الحرب العالمية الحالية كانت الأحزاب المصرية تعمل على استقلال البلاد عن طريق المفاوضات الحرة مع الانجليز ما عدا الحزب الوطني الذي رفض المفاوضات إلا بعد الجلاء، وكان حزب الوفد المصرى باعتباره حزب الأغلبية والذي قامت على أكتافه الحركة الوطنية من أنشط الأحزاب المصرية في النضال للوصول لهذه الغاية حتى تكونت الجبهة الوطنية من أقطاب الأحزاب المصرية ووقعت البلاد إلى إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي اعترفت فيها إنجلترا باستقلال مصر ومبدأ انتهاء الاحتلال في الوقت الذي يستكمل فيه الجيش المصرى معداته - ومنذ إبرام هذه المعاهدة تغيرت النظرة لهذه الأحزاب لأن غايتها قد انتهت فعليا تغير برامجها المتشابهة أو زوالها وقد بدأ التفكك والانحلال والتشيع والانقسام يذب في أجسام هذه الأحزاب الهزيلة وقامت الصحافة المصرية التي تعبر عن رأى العام بتنبيه هذه الأحزاب إلى أن الأوضاع قد تغيرت والغايات قد تبدلت ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ولكنها كانت صرخة في وادى ابتداء الفساد السياسى والانقسام يشيعان

فيها فانتسم الوفد المصرى أكبر الأحزاب المصرية إلى شيع بين
سعديين وكتلة وفدية ووفديين واتحد حزب الشعب مع حزب الاتحاد
فكبرون الاتحاد الشعبي وحافظ حزب الأحرار على كيانه وإن حصل
النزاع على رئاسته بعد وفاة زعيمه واقتنع الحزب الوطنى بعزلته
تحت زعامتين

ومن رأينا ان الأحزاب الموجودة فى مصر الآن قد أدت رسالتها
النبيلة وهى الوصول إلى معاهدة الاستقلال فعلها أن تستريح أو تنحل
وتصاغ فى قالب جديد من البرامج التى تتمشى مع روح العصر
ومقتضيات الحاضر وتطورات الزمن . وقد رأينا ان تعدد الأحزاب
دون موجب يفسد الأداة الحكومية ويعطل المصالح القومية ويجعل
هدف كل فريق الوصول إلى كراسى الحكم لا العمل لصالح الوطن .
فلنواجه الحقائق بقوة وحزم ولنصرح بما فى ضمائرنا بجرأة وعزم
فمصر بعد الحرب فى حاجة إلى سواعد بنينا أجمعين للعمل على الإصلاح
القومى والعمرانى وليست فى حاجة إلى أحزاب للهدم والانقسام
فنحن فى حاجة الى أحزاب لها مبادئ قوية فى إصلاح مصر بعد
الحرب وبرامج حديثة لمجابهة مقتضيات العصر والسرعة ولسنا فى
حاجة الى متاحف تهمل فيها العقائد ويعبد فيها الأشخاص ! فمصر بعد
الحرب فى حاجة الى أحزاب ثلاثة بعد الغاء الأحزاب الحاضرة

أو صياغتها في قالب جديد يتفانى فيها الأشخاص في خدمة الوطن وتهدر
فيها المصالح الشخصية لتحقيق المآرب القومية

فنحن في حاجة الى حزب للفلاح يعمل على رفع مستوى السواد
الاعظم من الشعب وحزب للعمال يعمل لرفع مستوى الأيدى العاملة
لنهضة مصر الصناعية وحزب للاصلاح الوطنى يعمل للحفاظة على
استقلال البلاد واستكمال أسباب سيادتها والدفاع عن مصالحها القومية
وتحقيق برامج نواحي الاصلاح المختلفة وما أكثرها في مصر بعد
الحرب !! لا يهمنى أن يكون زيد أو عمرو زعيماً لأى حزب من
الأحزاب لأن غايتها جميعاً ليست الوصول الى كراسى الحكم بل
خدمة الشعب خارج الحكم أو داخله سيان والحكم وسيلتها لا غايتها
فهل آن لزعمائنا السياسيين أن يسمعوا صوت الشعب فيعملوا على
تحقيق آماله ونداء الوطن فيعملوا على تلبيةه ؟! لقد آن لهم أن يتكلموا
أو يسكتوا !!

الفصل الرابع

مصر والرابطة العربية

بعد مؤتمر الصلح في الحرب العظمى الماضية تألفت جهة أوروبية في الغرب بقصد المحافظة على غنائم الحلفاء في الحرب وكيان المستعمرات التي سلخت من أرض العدو ومراقبة تنفيذ معاهدة فرساي وتصفية ديون الحرب وقد أطلق على هذه الهيئة عصبة الأمم ولو ان غايتها نذيلة وما زالت تؤدي بعض خدمات انسانية للعالم أجمع ولكن المطامع الاستعمارية والسياسية أثرت في كيانها فانهار بنيانها وأصبحت اسما على غير مسمى وقد تصاغ في قالب جديد عقب الحرب العالمية الحالية للمحافظة على السلم وحرية التجارة وتوزيع المواد الأولية والمستعمرات توزيعاً عادلاً

وبدون شك ان الشرق قد نهض نهضة واسعة في السنوات الأخيرة وتغيرت وجهة نظره نحو الغرب فأصبحت الدول العربية التي ما زال بعضها يرسف تحت أغلال الانتداب أو الاستعمار تطالب باستقلالها بعد الحرب وأن تعاملها الدول الحاكمة معاملة الند للند لا السيد للعبد - والحرب الحالية قد قلبت الأوضاع العالمية ومهما كان مصيرها ستكون في النهاية لخير الشعوب جميعها ضعيفها قبل قوياها

بل نستطيع أن نقول ان المستقبل سيكون للشرق والدول العربية
فتستكمل أسباب سيادتها واستقلالها ونهضتها المباركة وقد بدأت في
السنوات الأخيرة حركة مباركة بين مصر وبعض الدول العربية
كالعراق وسوريا وفلسطين ، وتوثقت العلاقات الثقافية بينهما من
انتداب بعض هيئات التدريس المصرية لتلقين العلم لأبناء العروبة
وتبادلت مصر التمثيل السياسي مع بعض الدول العربية المستقلة
وارتبطت بحكومتها بمعاهدات صداقة وأخوة كالتى بين مصر والمملكة
العربية السعودية . ولا شك اننا سنصل يوماً ما إلى توثيق العلاقات
السياسية والثقافية والتجارية بين مصر وسائر الدول العربية خصوصاً
بعد الحرب واستكمال البلدان العربية أسباب نهضتها وما من شك في
اننا قد وصلنا بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية في أوائل سنة ١٩٤٥
إلى بداية النهاية . ولا ريب ان روح الاسلام والعروبة تحضنها على جمع
السكامة والتعاون والاتحاد والتشاور فى المصالح العامة فعندما تتغير
الأوضاع السياسية للشعوب الاسلامية بعد الحرب وتستكمل أسباب
استقلالها وتدعم مصر مركزها الدولى باصلاح شئونها فيكون من
الميسور أن تتحد الأمم الاسلامية المستقلة للتعاون على النهضة بمرافقتها
وجمع كلمتها .

ولا يستطيع الانسان أن ينسكب ما يحنيه الشرق والغرب من جمع

الشمول وتوحيد الصفوف تحت راية الوحدة الإسلامية عامة والرابطة
العربية خاصة فالوحدة العربية حقيقة قائمة لكنها في حاجة إلى تدعيم
بإيجاد جهة تحافظ على القوميات وتعمل على توثيق العلاقات بين
الشرق والغرب على قواعد الاخاء والحرية والمساواة



الباب الثاني

الناحية القضائية

الفصل الاول

الغاء المحاكم المختلطة فوراً

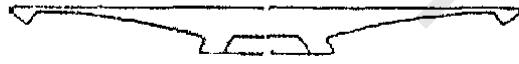
عند ما ألغيت الامتيازات الأجنبية في مصر بمعاهدة مونتريه سنة ١٩٣٧ نص فيها باعطاء مهلة أو فترة انتقال للمحاكم المختلطة حتى يصنى قضايها فتظل قائمة حتى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ليتها القضاء الأهلى لتسلم الأمر للقيام بمهمتها . وكنا نود أن تلتهم مصر فرصة الحرب الحالية وقطع علاقاتها أولاً مع دول المحور وسائر دول أوروبا التي انمحت مؤقتاً بشخصيتها الدولية باحتلال المانيا لأراضيها وثانياً باعلان حالة الحرب في أول مارس سنة ١٩٤٥ على الريخ الألماني والامبراطورية اليابانية وانفراد إنجلترا وأمريكا وروسيا وهم حلفاء مصر دون سائر الدول الموقعة على معاهدة مونتريه باستمرار العلاقات السياسية وحق التقاضى أمام المحاكم المختلطة ، فتعمل على التفاوض مع حلفائنا لتعديل معاهدة مونتريه بالغاء المحاكم المختلطة فوراً وانتقال اختصاصها إلى القضاء الأهلى خصوصاً بعد ما قلت

القضايا التي ترفع بها وبعد وضع أموال رعايا الأعداء تحت الحراسة
وسريان التقاضى باسمهم . وبعد نجاح المحاكم العسكرية في أداء مهمتها
في محاكمة المصريين سواء بسواء رغم ان حكمها نهائى لا سبيل إلى
الطعن فيه ورغم سرعة الاجراءات وصرامة العقوبات ... لأنه ما دام
الأجنبي قد قبل محاكمته أمام محاكم استثنائية مصرية باجراءات شاذة
فلا شك من قبوله التقاضى أمام المحاكم المصرية العادية ويكون قبول
هذا العرض من الدول الخليفة مكافأة أولى لمصر على اخلاصها ووفائها
بالتزاماتها في فترة الحرب الحالية .

ولنفرض ان الحرب تنتهى قبل انتهاء فترة الانتقال بمدة ما ،
فهل نبقى مكتوفى الأيدى حتى نهاية هذه الفترة أم نعجل بالالغاء ونجنى
جزاء الاخلاص وثمره الوفاء بتعهداتنا أثناء قيام الحرب وإذا كانت
الصين قد ألغت الامتيازات الأجنبية أخيراً فمن العار أن تظل مصر ،
قلب الاسلام النابض وزعيمة الشرق ، تظل ترسف تحت بقايا
الامتيازات حتى نهاية أجل لا محل لانتظاره . ونود أن نكرر ان قبول
ضيوفنا الأجانب دون اعتراض أو تدمير محاكمتهم كالمصريين أمام
المحاكم العسكرية المصرية ونضيف إلى ذلك إن كثيراً من الأجانب
والشركات الأجنبية يتنازلون الآن عن حقوقهم في التقاضى المختلط ،
وينصون في عقودهم على قبول التقاضى الأهلى ؛ وما أقدموا على ذلك

إلا لأنهم واثقون ان العدالة والضمانات سواء وان المحاكم الأهلية لا تقل نظاماً أو عدالة عن المحاكم المختلطة . وان القانون الأهلى قانون وضعى كالمختلط اشتق مثله من القانون الفرنسى الذى تطبقه أغلب بلدان العالم المتمدينة .

وما دامت الوثائق والمعاهدات يعمل بروحها لا بنصها فلا داعى مطلقاً للتريث والانتظار فما أيسر التعديل فى فترة الانتقال ، وفى الغناء المحاكم المختلطة حتى تكون المسائل التى تتقدم بها على مائدة الصلح أوسع أفقاً وأبعد أثراً .



الفصل الثاني

توحيد جهات القضاء وإنشاء المحاكم الوطنية

قلنا في الفصل السابق انه ينبغي انتهاز فرصة الحرب الحالية والغاء المحاكم المختلطة فوراً دون انتظار فترة الانتقال وسيان ألغيت المحاكم المختلطة فوراً أو عند نهاية الأجل في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فسينتقل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية فهل وصلنا إلى غايتنا وحققنا آمالنا في توحيد جهات القضاء في مصر؟ الجواب بالنفي . انه من المؤلم حقاً أن نجد تعدد جهات الاختصاص القضائي في مصر تعدداً متنافراً يقوض أركان العدالة ويوصمها بوصمة لا تتفق مع روح العصر والنهضة والاستقلال مما لا نجد مثيلاً له في أية دولة متمدنة فيوجد عندنا محاكم مختلطة شرعية وأهلية ومجالس حسبية وملية وبطرخانات وحاخامانات حسب مذهب كل فرد وملته وعندنا محاكم ومجالس عسكرية ولجان تحكيم ومحاكم حدود ومركزية ومرور وضرائب ومخدرات وأحداث وخلافه ، وتلك المحاكم يختار رجال القضاء أنفسهم في توزيع جهات الاختصاص بينها وفي التعارف عليها بل في كيفية الوصول إليها . وتلك المجموعة الغريبة من اللوائح والقوانين التي تحدد اختصاص كل جهة والتي تتضارب وتسبب التفكك في ميزان

العدالة الاجتماعية والقضائية فيختار المتقاضون في رفع قضاياهم إلى
الجهة المختصة ويتلاعب المتشاحنون ويتواطؤون على ضياع حقوق
خصوصهم بالدفع بعدم الاختصاص وأحياناً بتزوير دياتهم للتخلص من
نفقة أو رفع دعوى طلاق . فتهدر حقوق الأفراد تحت تأثير هذه
الفوضى القائمة نتيجة تشعب جهات القضاء فلكل لائحة قانون ولكل
طائفة ولكل جريمة جهة اختصاص معينة

فن العار الغاء المحاكم المختلطة وبقاء الحال على ما هي عليه في
محاكمنا الأهلية على هذا الوضع الذي يحط من كرامة البلاد ويقلل
من قيمة وحدتها القومية فالاصلاح يجب أن يكون شاملاً للبنيان
القضائي كله بتوحيد جهات القضاء والغاء هذا التعدد . وقد آن لنا أن
نواجه الحقائق كما هي مهما كانت مؤلمة ولا نجري وراء محاولة ارضاء
طبقة أو طائفة معينة بتخصيص جهة معينة للتقاضى قد تكون هذه
الطبقة أو تلك الطائفة أول من يلحقه الضرر من بقاءها والفوضى ضاربة
أطنابها في تعدد جهات الاختصاص

فليكن هدفنا بعد الحرب توحيد جهات الاختصاص ومجالس
القضاء في محاكم واحدة يطلق عليها المحاكم الوطنية ويلغى ما عداها
أو يدمج فيها ، وتشمل اختصاص كل من يقطن بالأراضي المصرية من
مصريين وأجانب وتكون فيها دوائر لنظر الأحوال الشخصية

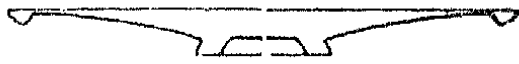
للمسلمين وغير المسلمين يجلس فيها عضو من كل طائفة . ودوائر لنظر
الدعاوى المدنية والجنائية على أن يحال اختصاص المحاكم المركزية
والمرور والضرائب والمخدرات وما شابه ذلك للدوائر الجنائية فلا
معنى لتخصيص محكمة لكل نوع من أنواع الجرائم التي في درجة
واحدة بل يجب أن يكون اختصاص القاضى الجنائى شاملاً لجميع
الجرائم .

بقى أن نقول بأن توحيد جهات القضاء في مصر يستلزم توحيد
القوانين التي تطبق في البلاد بقدر الامكان .

كما أنه من العار أن تلجأ وزارة العدل لاستئجار بعض الدور
للجزيئات في دائرة كل قسم لتسهيل المشقة للمتقاضين جرياً وراء
القاعدة المعروفة في المرافعات ان الدعوى ترفع أمام محكمة المدعى عليه .
فان سهولة المواصلات في المدن في الوقت الحاضر تستدعى توحيد
دور القضاء في بناء واحد فتوفر المشقة على المتقاضين ورجال القضاء
وما أسهل أن تجمع المحاكم الجزئية ومجالس الأحوال الشخصية بعد
انشاء المحاكم الوطنية في بناء المحكمة المختلطة بعد الغائها وتمصيرها
دون أن تتكبد خزينة الدولة شيئاً

ومصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تجنى ميزانيتها ايراداً من
وزارة العدل . فالمفروض ان الدولة تنفق على القضاء والتعليم والجيش

ولا تنتظر منها مورداً وبتقرير استقلال القضاء ورفع مرتبات القضاة
وزيادة موظفي المحاكم حتى لا ترتبك القضايا بسبب قلة موظفيها
خصوصاً بعد إلغاء المحاكم المختلطة وتوحيد جهات القضاء الوطني
وزيادة السكان المطردة في البلاد وما تخلفه الحرب من أعباء جسيمة
ومنازعات كثيرة فلنعد العدة لمواجهة مقتضيات هذا التطور ، خصوصاً
وان العدالة هي أهم مرافق الدولة التي تحتاج إلى بذل الهمم وتوحيد
الجهود لخدمتها فالنظام والأمن العام لا يستتب في البلاد إلا بتوطيد
أركان العدالة وتوحيد جهات القضاء فعلى حكومتنا ورجال الأحزاب
على اختلاف مشاربهم أن يتضافروا في العمل على تخليص البلاد من
هذه الفوضى الضاربة أطنابها في دور القضاء مما يصيب عزتنا القومية
في الصميم ويتنافى مع مظاهر نهضتنا المباركة باذن الله



الفصل الثالث

صدور العفو الشامل في الجرائم العسكرية بعد الحرب

لا شك ان الحرب الحالية قد أثرت في الحياة الاجتماعية فزادت أعباء المعيشة بارتفاع أسعار الحاجيات وقد احتاجت جيوش الحليفة التي وفدت إلى مصر إلى الأيدي العاملة للخدمة في معسكراتها خلف خطوط القتال من أشغال ميكانيكية ونقل المؤن والعمل في ورش الإصلاح لآلات الحرب وخلافه فأقبل كثير من عمال مصر إلى هجرة القرى والمصانع الأهلية وتفضيل العمل في معسكرات جيوش الحليفة ووجد كثير من العمال العاطلين أبواب الرزق مفتوحة في هذه المعسكرات بأجور مرتفعة واتهم الكثير منهم في جرائم مختلفة وحكم عليهم بأحكام مقيدة للحرية من محاكمنا العسكرية وأكثر هؤلاء من طبقة التجار الذين أغرتهم ظروف الحرب فجروا وراء ذلك المكسب الوفير تارة بالامتناع عن البيع وطورا إلى تجاوز التسعيرة الرسمية إلى غير ذلك من أساليب الجشع مما أدى ببعضهم إلى المحاكم العسكرية والزج بهم في السجون ليكونوا عبرة للغير ومحافظة على كيان البلد الاقتصادي في ظروف الحرب العسيرة حتى يجد كل فرد الغذاء والكساء اللازم له بالأسعار الملائمة

وهؤلاء الفتيات البائسات اللاتي وجدن في الحرب وسيلة للكسب
المغري من العمل في البارات والملاهي للترفيه عن الجنود فزلت أقدام
بعضهن في الرذيلة وشجعهن على ذلك بعض من لا اخلاق لهم مما اضطر
أولى الأمر إلى سن عقوبات رادعة .

وقد امتلأت إداره تحقيق الشخصية بسوابق هؤلاء المجرمين
عسكرياً والذين قد اضطرتهم ظروف الحرب والطمع في الكسب
المغري إلى ارتكاب هذه الجرائم العسكرية وليس من العدالة في شيء
أن يظلوا بعد الحرب موصومين طوال حياتهم بوصمة العار والجريمة
وحرمانهم من الرزق الحلال والاستقامة والتوبة في أيام السلام
وانفتح أمامهم باب الأمل للتوبة ولنعطيهم فرصة للاستقامة
باستصدار قانون العفو الشامل عن جميع الجرائم العسكرية ورد
اعتبارهم

هذا ما نأمل من ولاية أمورنا العادلين

الباب الثالث

الناحية الاقتصادية

الفصل الأول

الاقطاعات الزراعية والأراضي البور

الملكية الزراعية في مصر ليست موزعة توزيعاً عادلاً وتطورات الحالة الاجتماعية بعد الحرب تقتضى إعادة النظر في توزيع الثروة العقارية في البلاد . وإذا كان الدستور ينص على حماية الملكيات الصغيرة والتوسع فيها وفرض الضرائب الباهظة على كبار الملاك واستخدام هذه الضريبة في استصلاح الأراضي البور وتوزيع الاقطاعات الزراعية على صغار الفلاحين لتشجيع الملكيات الصغيرة وإيجاد التوازن بين الثروات ، وبذلك قد نكون وفقنا بين مصلحتين ؛ حماية الملكية القروية من ناحية ، وتوزيع الثروة العقارية توزيعاً عادلاً من ناحية أخرى ، فانه من أخط الظواهر الاجتماعية هذا التفاوت الشاسع بين الطبقات في مصر وتمتع نفر قليل من كبار الزراع بالضياع الواسعة وحرمان السواد الأعظم من الشعب ، وهم طبقة الفلاحين من النذر اليسير الذي لا يكاد يكفي قوت أسرته . فان كيان الأمة قائم على

سواعد صغار الفلاحين ، فهم مصدر خيراتها في السلم وحسن دفاعها في الحرب . وان الانقلابات الاجتماعية والمذاهب المتطرفة كانت أبدأ نتيجة اختلال التوازن في توزيع الثروات والفارق الشاسع بين الطبقات .

وقد دأبت حكومتنا في العهد الأخير على توزيع بعض الاقطاعيات الزراعية على عدد قليل من خريجي المعاهد الزراعية لمسكافة البطالة بينهم . ونحن نجد ان هذه السياسة خاطئة وغير مجدية كلية . فمن باب أولى تعمل الدولة على اصلاح الاراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين بأقساط ضئيلة وبذلك نحافظ على التوازن الاجتماعى في الثروة العقارية .

أما خريجو المعاهد الزراعية فسوف تستخدم مواهبهم في ميدان الأعمال الحرة بتأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بالمنتجات الزراعية بعد أن ترصد لها الحكومة اعانات دورية ؛ فيجنسوا من ورائها ربحاً وفيراً وتعود على البلاد بالخيرات ، خصوصاً ان أغلبهم من أبناء كبار المزارعين وهم في غنى عن منحهم هذه الاقطاعيات وغير معتادى الاستقرار في الريف ، وأجدى لمصلحة البلاد أن توزع هذه الاقطاعيات الزراعية على صغار الفلاحين وهناك مساحات شاسعة من الاراضى البور قابلة للاصلاح والتوزيع على صغار الفلاحين ولو

فى صورة منحه مقابل استصلاحها فتزىء مساحة الأراضى الزراعية ووفرة حاصلات البلاد من ناحية وتعزىء موارد الدولة بفرض الضرائب عليها مستقبلا وتشجىء الملكىاء الصغىرة من ناحية أخرى وبهذه المناسبة نشىء انه من الواجب سرعة البت فى تنفيذ ضرىبة التركات على أصحاب الثروات الضخمة فى مصر فمن حق الدولة أن تلتفع من ثرواتهم لاصلاح شئون البلاد . وقد خسرت مصر خسارة فادحة من جراء عدم فرض هذه الضرىبة فىما سبق خصوصا بعد تغلغل الضرائب فى شتى مظاهر النشاط الاجتماعى فى الأمم وان التركات هى المصادر التى يجب أن تجبى منها الضرىبة الاولى لأنها تؤول إلى الورثة دون أى تعب أو كد فمن حق بيت المال وخزىنة الدولة أن تشارك الورثة فى جزء من هذه التركة للانفاق منها فى وجوه الاصلاح والخدمة الاجتماعية ورفع مستوى المعىشه فضرىبة التركات هى أعدل أنواع الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وإن شعار الأمم بعد الحرب سىكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد فتضامن الأفراد خىء كفىء لفظ النظام الاجتماعى ودرء المذاهب المتطرفة

الفصل الثانی

مصر الصناعية

كانت مصر قبل الحرب تعتمد كل الاعتماد على محصولها الرئيسى وهو القطن باعتبارها بيئة زراعية وكانت مصنوعات ما زالت في مهدها إذا استثنينا صناعات الغزل والنسيج التابعة لبنك مصر وصنع الزجاج والجلود والأثاث وبعض الصناعات اليدوية البسيطة، وتعتمد البلاد في صناعتها على ما يرد من الخارج إذ كانت طرق الملاحة مفتوحة لكافة الأساطيل التجارية وعند ما نشبت الحرب العالمية الحاضرة ظن بعضهم انها كمثلتها الحرب العظمى الماضية ستظل فيها طرق الملاحة مفتوحة ويرتفع ثمن محصول البلاد الرئيسى وهو القطن وتجده أسواقاً رائجة في الخارج وتستورد ما تشاء من الحاجيات الصناعية . ولكن الحال قد تغيرت عن مثيلتها في الحرب الماضية فسدت طرق الملاحة وبثت الألغام في طريق الأساطيل التجارية واضطرت السفن إلى أن تسلك طريق الكاب فلا تصل الموانئ المصرية إلا بعد شهور طويلة تحمل الذخائر والمؤونة للجيش الحليفة التي لها الفضل في حمل البضائع للأهالى المدنيين فشعرت البلاد لأول مرة بالخطأ وقصر النظر في سياستها الزراعية

وقد قلبت الحرب الحالية نظرياتنا التقليدية العميقة بأن بلادنا
زراعية فقط ويكفيها الاعتماد على محصول القطن فأصبحت بين ليلة
وضحاها تبحث عن طريق لتصريف قطنها فلم تجد فتضطر حكومتنا
إلى معالجة الحال بالاعتماد تارة على الحليفة بالمشاركة في شرائه وتخزينه
أو تصريفه في أساطيلها وتارة باصدار قرض وطني لشرائه وتصريفه
تحت مسؤولية الحكومة

وأضحت حكومتنا تواجه الزراع بالأمر الواقع وبأن البلاد في
في حاجة إلى القمح والذرة أكثر من حاجتها إلى القطن واضطرت
إلى استصدار أوامر عسكرية لتحديد مساحة الأراضي التي تزرع
قمحاً وذرة والاستيلاء على نسبة معينة من المحصول حيث تضمن غذاء
الشعب الأساسي وتموينه وتأمين شرائه المجاعة طوال مدة الحرب
وارتفعت أسعار الخضروات والفواكه ارتفاعاً فاحشاً بسبب مقتضيات
الحرب فأغرى التجار إلى التسابق لشرائه بأثمان مغرية وانقلبت
سياسة البلاد الزراعية وأصبحت زراعة الخضروات والفاكهة والقمح
والذرة في المقام الأول وأما زراعة القطن ففي المقام الثاني وهكذا
تغير الحروب دستور الحياة الاقتصادية في البلاد في أشهر معدودة
لم تستطع القرون الطويلة أن تؤثر فيها .

كذلك تطورت الفكرة الاقتصادية واتجهت نحو الصناعة بعد

ما ذقت البلاد مرارة الحرمان من بعض المصنوعات واضطرار
الأهالى إلى شرائها بأثمان فاحشة لانقطاع ورودها من الخارج طوال
مدة الحرب . وقد أدت مصانع الغزل والنسيج التابعة لبنك مصر
خدمات جليلة لسواد الشعب فوجدت ما يرتديه بسعر ملائم ولو كان
نشاطها محدوداً . وقد شرت البلاد بأزمة واحتياج إلى الأدوية
والعقاقير التى كانت ترد من الخارج وخاصة من المانيا — واضطر
المرضى إلى شراء ما تبقى منها فى الأسواق بأثمان فاحشة وهم مهددون
بين الموت أو الغبن فى الشراء ففضلوا أخف الضررين وقس على ذلك
سائر حاجياتنا الصناعية التى تفتش عنها فى كل مكان فلا تجدوها من
البات الكهربائية والورق الذى ارتفع سعره وزاد ثمنه وكذلك
اطارات السيارات التى حددت استهلاكها وزارة التموين وأدوات
السيارات وقطع تغيير سائر الآلات الميكانيكية ووابورات الغاز وغير
ذلك من الحاجيات الذى شعر كل فرد بتعذر الحصول عليها .

فالحرب الحالية قد أثارت الأذهان إلى ان مصر لن تستطيع
بوضعها الحال كفاية نفسها بنفسها . وانها فى أشد الحاجة إلى تنمية
بعض الصناعات المحلية وإنشاء بعضها الآخر . خصوصاً ان صحارى
البلاد غنية بثروتها المعدنية من مناجم الحديد والذهب وآبار البترول
وسائر المعادن اللازمة لإنشاء الصناعات الكيماوية والآلات الميكانيكية .

وقد شعرت البلاد بخسارة فادحة من عدم تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان وما كانت ستدره على مصر من أرباح طائلة من صناعة السماد وانشاء مصانع الذخيرة وغيرها من المصانع التي تؤسس عليها نهضة بلادنا الصناعية .

فالتطور الطبيعي لمصر بعد الحرب هو اتجاه البلاد وجهة صناعية بحتة وأول ما يجب نحو ولاية أمورنا بعد الحرب هو المبادرة إلى تنفيذ هذا المشروع العظيم الذي تقام عليه نهضة البلاد الصناعية فتستخدم هذه القوى الكهربائية في انشاء المصانع الشاحنة للأسلحة والذخائر والطائرات والسفن والسيارات والصناعات الكيماوية كالسماد والأدوية وسائر المصنوعات التي ترد من الخارج فتستطيع البلاد أن تكفي نفسها بنفسها وبخاصة في الظروف الاستثنائية .

وتعتمد البلاد في انشاء هذه المصانع على أموال أغنيائها المدخرة فتستثمر خير استثمار وتعود على أصحابها بالأرباح الطائلة ويخدمون وطنهم خدمة جليلة بتدعيم نهضتها الصناعية وفتح أبواب الرزق لشبابها العاطلين بعد الحرب .

ومن أهم المشروعات الصناعية بعد الحرب انشاء مصانع الورق والسماد والعقاقير واللبات الكهربائية وسائر الصناعات التي عانت البلاد من أجل انقطاعها أزمات عنيفة ابان الحرب الحالية .

ونهضة مصر الصناعية تخدم بيئة البلاد الزراعية بطريقة غير مباشر
فاستخراج السماد مثلاً من مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان
يوفر ملايين من الجنيهات تذهب الى الخارج سنوياً وتضاعف غلة
الأراضي وقد لمسنا جميعاً مدى الأزمة الزراعية التي سادت البلاد ابان
الحرب الحالية بسبب انقطاع ورود السماد وقلة السماد الطبيعي وعدم
كفايته لتسميد الأراضي من ناحية أخرى .

ويجب أن يتجه التعليم العام في مصر بعد الحرب اتجاهات فنياً
صناعياً فتستطيع البلاد أن تجند انصاف المتعلمين وتستخدمهم في
المصانع والمعامل ويعلمون ان مجد أوطانهم وسعادتهم هو العمل في
هذه الصناعات الميكانيكية لا التوظيف في الحكومة بمرتب محدود
والقضاء على آمالهم في « الروتين » الحكومي الجامد .

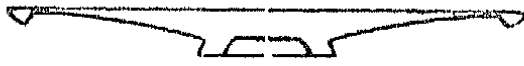
فليتقدم شبابنا المتعلم على تعلم الميكانيكا والطيران واللاسلكي
والكهرباء وسائر الصناعات التي تؤسس على دعائمها نهضة البلاد
الصناعية فتزداد الثروة القومية ويرتفع مستوى معيشة الأفراد وتفتح
سبل الرزق للعاطلين .

ومن ألزم المؤسسات الصناعية بعد الحرب هو انشاء بنك
التسليف الصناعي لتمويل الشباب المتعلم وسائر الصناع بما يحتاجون
اليه من رؤوس أموال ضئيلة لإنشاء الصناعات البسيطة وشق طريقهم

في ميدان الأعمال الحرة وتشجيع الصناعات الناشئة المحلية لتنمو
وتزدهر .

وقد اندثر الزمن الذي نقول فيه ان الحكومة تستطيع عمل كل
شيء فحكومات العالم كلها لا تعمل شيئاً في هذا الباب بل تعتمد
النهضات الصناعية في سائر البلدان على أموال الأغنياء والشركات
الحرة .

بقي أن نقول ان نهضة مصر الصناعية بعد الحرب في حاجة الى
خبرة الخبراء الأجانب كما انها في حاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية
أيضاً مؤقتاً ولا شك انها نفعت البلاد في شتى نواحي النشاط
والعمران



الباب الرابع

الناحية الاجتماعية

الفصل الاول

مجانية التعليم العام وانشاء جامعة أسيوط

بما لا شك فيه ان نسبة المتعلمين في مصر ضئيلة جداً لا تتناسب مع نهضة البلاد الأخيرة ولا تتجاوز ٢٠ في المائة وان التعليم الإلزامي لم تفد البلاد منه النذر اليسير وما زال الجهل متفشياً في أنحاء البلاد . وان كل قرش تنفقه الدولة في التعليم يعود على الوطن بالنفع الجزيل وان بلداً يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض بين سواد الشعب ويقتصر التعليم العام فيه على القادرين لأبعد ما يكون عن الديمقراطية الصحيحة

وأول واجب على حكومتنا بعد الحرب في أوجه الإصلاح الداخلي بعد تعميم مجانية التعليم الابتدائي ، وبعد نجاح هذه التجربة ينطبق في مرحلة التعليم الثانوي ولا يدفع الطالب نفقات تعليمه إلا في التعليم الجامعي .

ودلت الإحصائيات ان نحو ٦٥ في المائة من تلاميذ المدارس

الابتدائية يتعلمون في معاهد أهلية تابعة لبعض الجمعيات الخيرية والطائفية ، وترصد لها المبالغ والخيرات من الهيئات الدينية فلن تكبد المجانية خزينة الدولة سوى نصف مليون جنيهه في كل مرحلة . ولا عذر بعد اليوم في تثقيل كاهل الميزانية

ورب معترض يقول ان مجانية التعليم العام يؤدي الى كثرة انصاف المتعلمين عاجزين عن التعليم الجامعي لنفقاته الباهظة والذي يخشى أن يصبحوا عالة على الأمة ويزيدوا مشكلة البطالة تعقيداً .

وردنا على ذلك أنه لا خوف بتاتاً من نشر التعليم العام وتعميم المجانية ولو في جميع مراحلها ما دام يتماشى مع حاجيات البلاد ونهضتها الصناعية ويتجه اتجاهاً عملياً فنياً يربي في النشء النزعة الاستقلالية حتى يستطيع نصف المتعلم إذا عجز عن التعليم الجامعي أن يجد بنفسه الاستعداد الكافي لغزو ميدان الأعمال الحرة ولا يعتمد على الوظائف الحكومية المحدودة ولا يلجأ اليها إلا كل عاجز عن مواجهة الأعمال الحرة وسبل الرزق المتسعة .

ويسرنا حقاً أن نكتب هذا الفصل في الوقت الذي تحتفل فيه جامعة فاروق الأول بالأسكندرية باهداء الدكتوراه الفخرية للجامعة لجلالة ملكنا المحبوب ، وفي الوقت الذي يفكر فيه ولاية أمورنا في اختيار مكان لائق لبناء هذه الجامعة الفتية بعد أن ترعرعت وأقبل

عليها طلبة العلم يرثفون منه العذب من كل ناحية من أنحاء القطر بعد
أن ضاقت بهم جامعة فؤاد الأول بالقاهرة

وان نجاح جامعتنا الجديدة بالأسكندرية والاقبال عليها يمثل هذه
السرعة لدلالة على رسوخ الروح الجامعية بين شبابنا وتقدير الأهالي
لمكانة التعليم الجامعي في أنه أداة تشقيف لا وسيلة للعيش والارتزاق
وهذا ما يشجعنا الى المناداة والمطالبة بإنشاء جامعة ثالثة بالصعيد
وليكن مركزها أسيوط ، يطلق عليها جامعة أسيوط فيجد أبناء
الصعيد بين ظهرانهم جامعة مصرية لنشر الثقافة الجامعية في وسط
آثار الفراعنة بالأقصر واسوان وتكون مناراً علمياً تشهد بحضارتين
عظيمتين ؛ حضارة مصر الفرعونية ومصر الفاروقية !! .

بقيت لنا كلمة نود أن نقولها بمناسبة التعليم الجامعي في مصر ،
وهي أن أعظم جامعات العالم تنشأ من هيئات حرة وتغذيها أموال
وتبرعات الأغنياء من المواطنين وهبات المقتدرين من الأهلين ، فلا
تكون الجامعة خاضعة « للروتين » الحكومي وتمتاز بالطابع الأميري
بل تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً عن الإشراف الحكومي وما على
الحكومة الا الاعتراف بشهاداتها وتغذية ميزانيتها بالاعانات .
ويوجد في الغرب وفي أصغر دويلاته بدل الجامعة جامعات عدة

وقامت النهضة الأوروبية الحديثة والاختراعات التي أدهشت العلم
والعلماء على أكتاف هذه الجامعات

وعندنا في مصر أغنياء كأغنيائهم ، قادرون على انشاء الجامعات
والانفاق عليها ورصد الهبات لاعانتها بتبرعاتهم . فمن العار أن نجد
بين ظهرائنا نزلاءنا الأجانب تنشئ كل طائفة منهم على قلة عدد
جالياتها المعاهد العلمية والجامعات الحرة بأموالهم الخاصة فتجد
جامعات انجليزية وأمريكية وفرنسية الخ . . لنشر الثقافة خارج
أوطانهم ولا نجد من أغنيائنا المصريين وما أكثرهم من يفكر في
نشر التعليم الجامعي داخل أوطانه !

بل إذا تصفحنا سجل جامعتنا الأولى (فؤاد الأول) لا نجد بين
طيائنه سوى النذر القليل من هبات المتبرعين وكل اعتمادها
في ميزانيتها على خزانة الدولة ! مما يؤثر في الروح الجامعية ونزعتها
الاستقلالية ويوهم دائماً بفكرة التبعية والاشراف الحكومي

فلنتوجه بكلمتنا هذه إلى أغنيائنا الكرام ، ففي هذا الميدان الوطني
الشريف وساحة التعليم الجامعي الطاهر ، يتبارى المواطنون برصد
أموالهم ووقف ثرواتهم على انشاء الجامعات الحرة لتخليد ذكراهم
ورفع لواء الوطن .

الفصل الثاني

مشكلة البطالة في مصر بعد الحرب

مما لا شك فيه ان الحروب يتخلف عنها أزمات مالية وانقلابات اجتماعية ورد فعل في دوائر الأعمال الحرة والحكومية وتطور في حياة الأفراد

فهو لاء الجنود البواسل ، وقد أدوا رسالتهم في الدفاع عن أوطانهم يعودون لأعمالهم التي مارسوها من قبل ؛ وهذه المصانع التي انفردت بتموين الجيوش المتحاربة بالذخائر والأسلحة تعود لحالتها المدنية بتموين الأهلين بالملابس والأسمدة وغيرها من مقتنيات العمران والمدنية

وهذه الطائرات التي كانت تفتك فتكها الذريع بالمدينين الآمنين فتخرب دورهم وتقتل أبرياءهم تؤدي رسالتها الانسانية في السلم بربط بلدان العالم بشبكة جوية من المواصلات السريعة لنشر التجارة ونقل ما شئت عن سائر مظاهر الحياة الاجتماعية التي تعود جميعها إلى حالتها الأولى الطبيعية بعد زوال الطوارئ والحروب المفجعة

وقد عانت بلادنا ويلات هذه الحرب وقاست شر أزماتها ووقفت حركة الإصلاح الداخلي وجندت مرافق الدولة استعداداً

للطوارىء وتطوعت الأيدى العاملة للخدمة فى معسكرات الخليفة وأغررتها الأجور المرتفعة التى لا تتناسب مع ما كانوا سيقدمونه فى المصانع أيام السلم وهؤلاء التجار الذين راجت بضاعتهم والزراع الذين ارتفعت أثمان حاصلاتهم وأصحاب الأعمال والمسال والشركات الحرة الذين استغلوا ثرواتهم فى هذه الحرب فتضاعفت وشجعتهم الأرباح الوفيرة على جزل العطاء للأيدى العاملة .

وهذه المطاعم والفنادق والبارات التى راجت حالها بنزلائها من جنود الخليفة وسخائهم فى العطاء فتضاعف عدد عاملها وترفع أجورهم — وهذه الشركات والبنوك الأجنبية التى اعتقل بعض موظفيها لانتهاكهم للأعداء ووضعت أموالهم تحت الحراسة قد استعاضت بالشباب المصرى عوضاً عنهم حتى لا يقف دولاى العمل فيها

فلا شك قد فتحت الحرب الحالية أبوابها لآلاف من العمال والشبان المتعطلين فجنسدتهم لخدمة الجيوش الخليفة بأجور مغرية وراجت حالة الهيئات الحرة فساعدت على السخاء فى أجورهم وتضاعف عددهم .

ولكن عند ما تضع الحرب أوزارها ماذا يكون مصير هذا الجيش المدنى المجند العامل ؟ أيعود إلى حظيرته الأولى فلا يجد لنفسه

إلا عملاً تافهاً وأجراً ضئيلاً ؟ أم يظل متعطلاً بأمل السكسب الوفير
أو قابلاً في وظيفة حكومية يدفن فيها كفاءته ومواهبه ؟

ولا شك ان أزمة العاطلين وخصوصاً المتعلمين منهم ستتناقم يعد
الحرب وتكون من أعنف الأزمات الاجتماعية التي ستواجهها البلاد
والتي يجب أن يكرس المفكرون وولاة الأمور في مصر جهودهم
لايجاد حل موفق لها من الآن .

فهذا الجيش العرمرم من الأيدي العاملة المصرية التي يستغنى عنها
الجيش الحليف بعد نهاية الحرب وهؤلاء العمال والجرسونات الذين
يخدمون الآن في البارات والفنادق ويصبح لا محل لاستمرارهم
وبقائهم بعد كساد حالة العمل في هذه المحال بعد الحرب . . . وهؤلاء
الشبان المتعلمون الذين حلوا مؤقتاً في الشركات الأجنبية محل رعايا
المحور المعتقلين فاذا أعيد هؤلاء إلى حرياتهم عاد هؤلاء إلى تشردهم .
وهؤلاء المتعلمون الذين يتخرجون أفواجا من المعاهد والكلليات
كل عام ويجدون أبواب الوظائف موصدة ولا يجدون في أنفسهم
الاستعداد الكافي لخوض غمار معترك الحياة الحرة اما بالنقص في
كفاءتهم الفنية أو لعوزهم إلى رأس مال يشقون به طريقهم .

وهؤلاء جميعاً وهم كثيرون هل مهدنا لهم الطريق لضمان مصيرهم
بعد الحرب ؟ بعد ما تضاعف عدد السكان في السنوات الأخيرة

وقلت موارد البلاد وصارت لا تكفى لسداد حاجة بذيها

لعلنا سنذكر فى الفصول القادمة شيئاً عن الهجرة وتحديد النسل
وذكرنا فى الفصل الثانى من الباب الثالث شيئاً عن نهضة مصر
الصناعية ولنذكر هنا اجمالاً ان الزراعة أصبحت محدودة ولا تكفى
لقوت الشعب وان أرض مصر قد ضاقت ببنيتها لازدياد عدد السكان
زيادة مطردة فى السنوات الأخيرة وان علينا أن نتجه بالبلاد وجهة
صناعية . وقد علمتنا الحرب الشىء الكثير عن أهمية الصناعة
وانها هى الملاذ الوحيد للأيدى العاملة والشباب المتعلم . ولننشىء
بنك تسليف صناعى يمد كل صانع بما يعوزده من رأس مال وكل
متعلم عاطل بما يحتاجه لشق طريقه فى الحياة الحرة

فالنهضة المصرية بعد الحرب يجب أن تكون نهضة صناعية فهى
الخلاص الوحيد من مشكلة البطالة التى تأتى بعواقب وخيمة على
طبقات الأيدى العاملة يضاف إلى ذلك فتح أبواب الهجرة إلى
السودان كما سنوضحه فى الفصل الرابع من هذا الباب

كذلك يجب سن التشريع بتمصير الشركات الأجنبية تدريجياً
وأن تكون معاملاتها بلغة البلاد القومية وأن يكون ٧٥ فى المائة من

موظفيها من المصريين ، لأنه من المؤلم أن تستخدم رؤوس الأموال
الأجنبية في مصر لاحتكار بعض المرافق العامة والصناعات وتجني
من ورائها أرباحاً طائلة وتحرم المصري من التوظيف بها ويفضل
عليه الأجنبي ولو كان أقل كفاءة أو استعداداً



الفصل الثالث

تحديد النسل

ان المشكلة الاجتماعية التي تواجه مصر الآن وبعد الحرب هي مشكلة كثرة النسل بما لا يتفق مع الثروة القومية ويتناسب مع البيئة الزراعية المحدودة الخيرات .

والظاهرة الجديدة الاقبال على الزواج في ظروف الحرب لكثرة الأرباح وفتح أبواب العمل لآلاف من العمال العاطلين بأجور مغرية لم يحلموا بها من قبل

والمصري نسال بطبيعته نظراً لعوامل جووية وتربة مصر الخصبة الوفيرة الخيرات واحة تعدد الزوجات في الشريعة الغراء فما بال الحال في الظروف الاستثنائية كالحروب . ودلتنا الاحصاءات الرسمية ان سكان مصر يتضاعفون كل ٥٠ عاماً فضاقت الأراضي الزراعية بقاطنيها وهبط مستوى المعيشة بصفة مستمرة حتى بلغ دخل الفرد في سنة ١٩٤٠ أقل من ثلاثة قروش يومياً

ومن الغريب ان كثرة النسل لا يتوافر إلا في الطبقات الفقيرة التي يكاد قوتها لا يكفي أفرادها وأغلبهم من صغار العمال والفلاحين

وذوى الإراد المحدود فمن الحكمة وضع حد لهذه الفوضى في المجتمع بحماية الطبقات الفقيرة من كثرة النسل وتحسينه بدلا من تركه دون ضابط والتجنى على ذرية هذه الطبقات الفقيرة التي يؤول مصيرها غالباً إلى التشرد والتعطل وارتكاب الشرور ، فالفقر يورث الجريمة .
ونحن نرى ان تحديد النسل يكون بالدعاية له بكافة الوسائل ببيان الأضرار الناتجة من اطلاقه من فقر مدقع وجمال مطبق ، فالعامل الصغير والفلاح والموظف البسيط ينبغي ألا يزيد عدد ذريته عن اثنين أو ثلاثة على الأكثر وإلا أجرم في حقهم وحق الوطن .
ومن الغريب حقاً أن تشكو أكثر بلاد العالم من قلة النسل ونقص عدد السكان ويشجعون الأهلىن لزيادة النسل واطراده وتعمل الدول المحاربة على تشجيع النسل لتجنيد جيوشها في الحروب التي تفتك بزهرة شبابها فينقص النسل بطبيعته كما ان حالهم غير حالنا ومستوى المعيشة هناك مرتفع لوفرة الثروات الصناعية التي تسكفل تشغيل الأيدى العاملة

أما مصر ، بلاد الله الآمنة الوادعة ، وهذه البيئة الزراعية الكثيرة الخيرات قد شجعت سواد الشعب على كثرة النسل دون نظر إلى المستقبل ، وهذه المسألة في حاجة إلى دعاية وليست في حاجة إلى تشريع

وما لا شك فيه ان وجهة نظرنا في تحديد النسل تتغير لو فتح
باب الهجرة إلى السودان دون قيد ، وتمت في المصريين روح
الهجرة والمغامرة واتجهت البلاد وجهة صناعية ، وأنشئت فيها
المصانع الوفيرة فعندئذ لا ضرر من كثرة النسل بل من الواجب
تشجيعه .



الفصل الرابع

السودان

ثبت بالاحصاء الرسمي ان مصر من أكثر دول الأرض ازدهاماً
بسكانها وإذا كانت أمم العالم قد اتجهت إلى الهجرة والاستعمار بكل
وسيلة لضمان الرزق لأبنائها ولو أدى ذلك إلى الحروب ؛ وهي أقل
من مصر تعداداً في سكانها فأولى ببلادنا أن تحذو حذوها . وما
الحرب العالمية الحالية إلا مظهرأ من مظاهر النضال في سبيل التعايش
فكألمنا ضاقت بلاد بأهلها كلها فكبرت في مهجر ومستعمرة لها .

ونصت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا على فتح
باب الهجرة الى السودان أمام المصريين دون قيد أو شرط فالمصري
يسافر إلى السودان كما يسافر إلى الأقصر أو أسوان فلا يشعر أنه
انتقل الى بلاد غريبة بل بين أهله وعشيرته فهل تهدر هذه الحقوق
المباحة فلا نستغلها ونذيعها ؟ فنضيع حقوقاً كسبناها . بال سكوت وعدم
الاستعمال والاهمال ! . . .

والسودان مساحتها شاسعة وأراضيها ما زالت يكرأ وصناعاتها
ناشئة ومناجمها وخيراتها متوفرة وسكانها ما زالوا دون حاجة البلاد

فهى فى حاجة إلى سواعد أبناء مصر لتعميرها واستغلالها فيفيد
المصري إلى القطر الشقيق للرزق والتعمير وتوثيق العلاقات التجارية
بين القطرين ويتعامل مع أبنائه معاملة الند للند لا السيد للعبد .

وبدون شك هناك رؤوس أموال مصرية مكسدة لو فتح باب
الهجرة أمامها لتدفقت وغمرت بها فى هذه السوق الحيوية واستغلال
خيرات البلاد المدفونة .

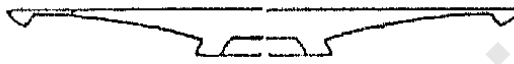
كما ان هناك شباب متعطل مفكر متعلم لا ينقص الا تزويده من
حكومته برؤوس أموال ضئيلة وفتح باب الهجرة أمامه لشق طريقه
فى ميدان الأعمال الحرة فيجد لبضاعة بلاده أسواقاً رائجة فى السودان
ويغزو ميدان التجارة والزراعة والصناعة هناك فيستغل مواهبه
ويكون خير سفير لوطنه وخير وafd على القطر الشقيق بدلا من
تشرده فى بلاده وضيق سبل العيش أمامه لقناعته فى بيئته .

ومن ناحية أخرى يستفيد اخواننا السودانيون من هذه الهجرة
وتبادل العلاقات التجارية ولا خوف من المنافسة أو التزاحم فالكل
يعيش فى رخاء ما دامت الأراضى ما زالت بكرأ فى حاجة الى
الأيدي العاملة من القطرين الشقيقين . وليست الفكرة استعمارية
بل توسع طبيعى اقتضته ظروف العمران والمدنية . ومع الأسف
نجد بين ظهرانينا بعض الأجانب يفقد من بلاده متعطلا لا يملك

شروى نقير وما يلبث أن يجمع الذهب والفضة ويحسد أبواب العمل
والاستغلال مفتوحة في بلاد يحجم فيها شبابه عن شق طريقه في
ميادين الأعمال الحرة .

ولكن روح الشباب المصرى المتعلم بعد الحرب لا بد أن يتغير .
فلا يتألم الموظف من نقله إلى اسوان بل يتمنى العمل فى أقاصى
السودان بدل بقاءه عاطلا وعالة على وطنه وذويه فى انتظار وظيفة
لا ينالها إلا بشق الأنفس والاستجداء .

ويجب أن نغرس فى نفوس شبابنا من الآن النزعة الاستقلالية
وحب الهجرة فى دور العلم المختلفة .



الفصل الخامس

مشكلة الزواج والطلاق بعد الحرب

الأسرة المصرية ضعيفة البنيان مفككة الأوصال من بدء تكوينها حتى نهايتها . يتعارف الفتى بخطيبته عرضاً عن محبة طائشة وعاطفة طارئة أو تتوسط « الخطابة » في التعارف بين الخطيبة فتزكى الخطيب خطيبته بقولها انه يملك مال قارون وانه ذو حسب ونسب وتزكى الخطيبة خطيبها فاذا أجمل من كليوباترا ونفرتيتي وانها تراث عن أبيها بعد عمر طويل فلان باشا مئات من الأفدنة والعمارات فينخدع كل طرف بالآخر وتفوز هي بالغنيمة وتلوذ بالفرار فاذا انكشفت الحقيقة المرة تبين ان الزوج موظف بالدرجة التاسعة حرف ج مرتبه لا يكاد يكفي نصف قوته وقد يضعفه في اللعب والقمار ، وان الزوجة من أقبح المخلوقات التي تؤيد نظرية داروين في منشأ الخليقة وصلة الانسان بفصيلة القروء وان ثروة أبيها موقوفة أو مثقلة بالديون وان هناك عشرات من الورثة المجهولين يشاركونها في الارث بعد عمر طويل

ضربت الحضرة القارىء هذا المثل كصورة مصغرة لبدء الحياة

الزوجية وتكوين الأسرة في مصر . . لا بين له كيف ينشأ عش الزوج من عش وخداع وتغريب وكيف يبني على الطمع والرياء ويحاط بالدسائس من الأصهار والأثرياء فما يلبث أن ينهار على بانيه وتنحطم الحياة الزوجية بين ليلة وضحاها بدلا من تشييده على أسس قوية من الصراحة والتوافق في الطباع والتناسق في الثروة والانساب .

وأصبحت الحياة الزوجية في مصر لا تطاق من تضارب الطباع وتنافر الأمزجة فالزوج « ماركة » سنة ١٩٠٠ يسجد ليل نهار يستعبد ربه ويغار على زوجته ولا يغشى الملامى وينعكف في داره والزوجة من « طراز مودرن » ١٩٤٣ تغشى الملامى والمراقص وتقتنى أحدث الأزياء ولو خرب بيت زوجها وقد صدق من قال ان البيت مملكة صغيرة للمرأة وان السعادة الزوجية تتوقف على حسن تصرفها فان شاءت جعلته جنة ترفرف عليها أسباب السعادة أو قلبته جحима ينجم عليه مظاهر البؤس والشقاء والأسرة المصرية ضعيفة في نهايتها كما هي مفككة في بدايتها ومهدد كيانها بكلمة تصدر من الرجل لامرأة بقوله « أنت طالق » فتفصم عرى الزوجية لأسباب تافهة وتشرد الذرية الضائعة في وسط هذا البيت المتهدم ولا تجد من يحميها ويأويها .

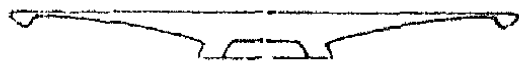
وما أكثر حوادث الطلاق في مصر وما أتفه أسبابها فالأرقام وحدها تتكلم !!! . . . فقد دلت الإحصائيات الرسمية انه من بين ٣٠٠٠٠ زواج في العام الماضي حدث ١٠٠٠٠ طلاق أى انهار ثلث هذا البنيان المؤسس على أسس أوهى من الرمال ! . . . فهل بعد هذا يليق لنا أن نقول انه توجد عندنا أسرة مصرية أو عائلة بمعنى الكلمة وهل يرجى فائدة من أمة تفككت أوصال أسرها وتشردت أطفالها والأسرة نواة المجتمع ! . . .

ان « هوليود » مدينة الملاهي والسينما التي اشتهرت بكثرة حوادث الطلاق فيها قد فاقتها مصر في هذا المضمار وضربت رقعا القياسي في كثرة حوادث الطلاق رغم انها بلاد القناعة والوداعة الوافرة الخيرات . . .

ان بلادنا بعد الحرب في حاجة الى أسرة موطدة الأركان معززة البنيان تأمن فيها الزوجة شر غضب الزوج ؛ وعلى المشرع المصري أن يضع من التشريعات الوضعية ما يحمي كيان الأسرة ولا يتعارض مع الشرع الحنيف ، فيجب أن يكون الطلاق أمام المحكمة بعد معرفة أسبابه ومحاولة التوفيق بين الزوجين في ساحة القضاء واعطاء فرصة لكل منهما للعودة لرشده . فلا يكون الطلاق متوقفاً على كلمة يتفوه بها الزوج أو اشهاد بعمله مأذون الجهة .

والخدر كل الخدر من مشكلة الطلاق بعد الحرب وكثرة حوادثه
خصوصاً بعد اضطراب الحالة الاقتصادية وتعطل بعض الأيدي العاملة
التي تشتغل بمسكرات الخليفة حتى تجد لنفسها أعمالاً وقس على ذلك
سائر الطبقات العاملة التي تكسب أرباحاً طائلة في الحرب ثم تعود إلى
حالتها العادية أو السكساد بعدها مما يؤثر في كيان الأسرة المصرية
والحياة الزوجية .

ونحن في حاجة إلى تشجيع الشباب على الزواج باعطاء منح
وعلاوات للوظفين منهم فان خير مقوم لأخلاق الجيل الحديث بعد
الحرب هو المبادرة إلى الزواج بدل الانغماس في أحضان الرذيلة مع
فرض ضريبة على العزاب منهم تزداد تدريجياً سنة بعد أخرى وتفضيل
المتزوجين على العزاب في وظائف الدولة وبمثل هذه التشريعات
تشريع الطلاق وضريبة العزاب نحمل الأسرة المصرية من الانهيار



الفصل السادس

التوظيف والموظفون

قلنا ان اتجاه شباب مصر بعد الحرب يجب أن يكون اتجاهاً
استقلالياً يدفعهم إلى ميدان الأعمال الحرة ويحبب روح الهجرة
والمغامرة إلى نفوسهم وتفتح أبواب العمل بالمصانع في وجوهم
وتمتص الشركات الأجنبية وألا يلجأ إلى الوظيفة إلا كل متردد عاثر
الحظ وعند الضرورة القصوى فيكون آخر باب يطرقة هو باب
الوظيفة الحكومية ؛ ولا نقصد من ذلك حرمان الدولة من أرباب
الكفاءات من بنيتها بل حماية الاداة الحكومية من الفوضى وحماية
الشباب المتعلم من التدهور الخلق والتواكل فيظن ان الوظيفة هي
أمنيته الكبرى وهدفه الأسمى في الحياة والمحسوبة هي وسيلة للوصول
إلى هذه الغاية فتضيع الضمائر وتفسد الذمم وتوهن الهمم .

ان مشكلة التوظيف بعد الحرب تبدأ أولاً بحماية المرشحين من داء
المحسوبية وأن تكون الأسبقية لمن يفوز في مباريات تشرف عليها
لجان محايدة لهذا الغرض والأفضلية لأبناء الفقراء العاجزين عن غزو
ميدان الأعمال الحرة لعدم توافر رؤوس الأموال لديهم وحتى
لا تسود الروح الاوتوقراطية في مناصب الدولة

كما ان العدالة الاجتماعية تقتضى المساواة بين خريجي المعاهد التي من درجة واحدة ويكون بتوحيد كادر الموظفين جميعاً العسكريين منهم والملكيين وأن تكون علاوات الترقية والدرجات واحدة بالنسبة للجميع فلا يجد خريجو البوليس والحرية أبواب الوظائف مفتوحة على مصراعها ومضمونة والترقية بطفرة سريعة والامتيازات جزيلة بينما يظل خريجو المعاهد الأخرى فى درجة أدنى ووظيفة لا تتناسب مع كفاءته ومؤهلاته وأسلوب فى الترقى والعلاوات عتيق وينخر فيه داء المحسوبية .

ثم ان سياستنا نحو الموظفين مع الأسف سياسة حزبية فذاع التملق وشاع التلون بلون كل حكومة قائمة وأصبح الموظفون غير آمنين على أداء أعمالهم فى هدوء واستقرار بل اتخذ بعضهم الدسائس لزملائه وسيلة للتقرب من رئيس أو الترقى إلى درجة أعلا . وما تدخل السياسة شيئاً إلا أفسدته فيجب أن يؤمن الموظف على وظيفته ويبتعد ابتعاداً كلياً عن تقلبات السياسة والحكومات وألا يكون قابلاً للعزل أو الاحالة إلى المعاش إلا إذا أساء التصرف فى أداء وظيفته وأضر بالمصلحة العامة بعد محاكمته ادارياً أمام مجلس التأديب فلا يكون الموظفون العوبة فى أيدي الهيئة الحاكمة منهم ابقاء على مصالح الشعب

وخدمة مصالحه فيجب أن يطمئن الشعب الى استقرار وحياد القائمين
على خدمته .

كما انه أصبح لا محل لبقاء هذا التشريع الشاذ الذي يحرم الحجز
على مرتبات الموظفين وفاء لديونه ، فهو لا يتفق مع العدالة الاجتماعية
وهذه الحصانة أفسدت ذمم بعض الموظفين بل أضاعت الثقة فيهم ،
كما يجب إزالة فكرة التسلط من عقلية الموظف فيحسن معاملة
الجمهور ويعلم انه جالس لىخدم الشعب لا ليحكمه . . .



الفصل السابع

المرأة المصرية والعمل

بدأت ظاهرة مشاركة المرأة المصرية واشتغالها بأعمال الرجال منذ سنوات قبل الحرب ، وفتحت المعاهد والجامعة أبوابها لتعليم الفتيات وتشجيعهن بكل وسيلة فوجد بين ظهرانينا المحاميات والطبيبات والمدرسات وغيرهن من المشتغلات بسائر أنواع المهن .

فهل من مصلحة الأمة ومصلحة المرأة نفسها أن تشتغل المرأة بأعمال اختص بها الرجل من قديم الأزل ؟ وهل نقبل قلب أوضاع الطبيعة فنحرم المرأة من أنوثتها ونودى بها إلى التهلكة فى الأعمال الشاقة ومنافسة الرجال فى أسباب تعيشهم وفى أعمال لا تتفق مع طبيعتهم ونخلق أبواب الرزق فى وجوه آلاف من الرجال المحتاجين لاعالة ذويهم ونزيد الاضطراب فى كيان الأسرة المصرية ؟

نحن نوافق على تعليم الفتاة فى جميع مراحل التعليم تعليمًا يتفق مع استعدادها ومصيرها ولا بأس من اشتغالها عند الاحتياج بأعمال بسيطة لا تتعارض مع طبيعتها وتتفق مع عواطفها . . . بالتدريس والطب والتمريض والأدب والصحافة وفلاحة الأرض بالتعاون مع زوجها

ولكن ليس لها أن تشتغل بالتجارة أو المحاماة أو المصانع
والورش حتى لا تجهض أعصابها وتضعف نسلها دون طائل
وتزاحم الرجال في هذه الأعمال الشاقة التي يرزحون تحتها -
وليس لها أن تشتغل بالقضاء حتى لا تتأثر العدالة بعاطفتها
فيتأرجح ميزانها ذات اليمين وذات اليسار تبعاً لانفعال نفسه
أو تأثر وقته .

وليس معنى هذا القول الحجر على حرية المرأة وحقها الطبيعي
في الحياة وحرية العمل بل ان هذا الحظر جعل لحماية المرأة نفسها من
الرجل وحماية الأسرة المصرية من الانهيار . . .

وفي الخدمة الاجتماعية والجمعيات الخيرية مجال واسع للنهضة
النسوية في مصر بعد الحرب فلتتبارى فيها المتباريات انما إباحة كل
الأعمال للمرأة دون قيد أو شرط فاهدار لآنوثتها وارهاق لجسمها
وتأسيس حياتها على مجد زائف وسراب خادع .

ونحن في حاجة بعد الحرب إلى « البيت » بالمعنى الانجليزي
الصحيح الذي يأوى اليه الرجل بعد عمله فيجد ما يذهب عنه ضيقه
ويريح أعصابه ويرعى أطفاله ولا نحتاج إلى مجرد لوكاندة لا يجد فيها
الفرد طعامه ويبحث عن شريكته في الحياة فلا يجدها بجواره بل تشتغل

فى مصنع أو ورشة أو تترافع فى دعوى وتتركه شريداً لا يجد مأوى
يرتاح إليه من مشاغل الحياة وهذه الحال الأخيرة سبب زهد الرجل
فى بيته وتهافته على النوادى والمقاهى بسبب تهاون المرأة فى تحجيب
البيت إلى زوجها ..



الفصل الخامس

توحيد الأزياء بعد الحرب

من المخزى حقاً في بلادنا ، أن نجد مجموعة غريبة متنافرة من الملابس والأزياء وبخاصة التي يرتديها الرجال . فلباس الرأس « الطربوش » غير لائق في لونه وغير ملائم لطقس البلاد ويظهر المصري بمظهر التابع لنسيه ، خصوصاً ان الطربوش ليس من أصل تركي . . ومن الغريب حقاً انه ألغى في البلاد التي ابتدعته . . ويا ليت الأمر قاصر عليه بل بجواره تشكيلة عجيبة من العمام الخضر والحمراء والبيضاء والسوداء والعقال والطاقيّة والقبعة — حتى اضطر بعضهم إلى ترك رأسه عارياً في وسط هذا الخليط العجيب التي يصح أن تردع في متحف أو معرض الأزياء ولا تستعرض على الرؤوس بهذا الوضع المزرى الذي يتنافى مع وحدتنا القومية .

بل الأمر أكثر من هذا يحتاج الى سن تشريع كالذى سن في تركيا من عهد قريب يحتم ارتداء لباس واحد للرأس يتفق عليه ويتناسب مع طقس البلاد ولتكن الفاروقية أو القبعة شعارنا .

بقي بعد هذا التنافر والتعدد المخل أيضاً في أزياء الجسم من

جلباب إلى سروال إلى عباءة وقفطان إلى « حلة » وغيرها من المناظر
التي تثير الاشتمزاز منا نحن المواطنون فما بال الأجانب !

وما أيسر توحيد هذا الزي لا بطريق التشريع بل بالدعاية
والتيسير بارتداء الزي الأفرنجي الرخيص الذي يصنع في شركات بنك
مصر وغيرها ولا يزيد ثمنه إلا قليلا عن الجلباب .

ويجب أن نصرح ان المرأة المصرية تقدمت الرجل بمراحل طويلة
في هذا المضمار فكانت أكثر توحيدا وتنسيقا في زيها .
وإذا حببنا توحيد الزي في مصر بعد الحرب فيجب أن يتلاءم
مع البيئة ففي الريف مثلا يرتدى الفلاح سروالا واسعا يتفق مع عمله
في الحقول .

بقي علينا أن نشير في ختام هذا الفصل ، الى انتشار الخفاء بين
سواد الشعب وبخاصة الفلاحين والعمال بما لا يتفق مع مظاهر النهضة
والاستقلال والمدنية والمسألة في حاجة الى دعاية قوية ومساعدة من
أغنيائنا في تأسيس المؤسسات الصناعية لصنع النعال الرخيصة
وتوزيعها على الأهلين حتى تكشفهم شر الأوبئة والأمراض ونظهر
البلاد من مظاهر البؤس والفاقة .

الفصل التاسع

التجنيد الاجبارى

ما زال مشروع التجنيد الاجبارى فى مصر يتأرجح بين مجلسى البرلمان ولم يبرز الى عالم الوجود وان مصر بعد الحرب فى أشد الحاجة الى سن هذا التشريع وتنفيذه فوراً لتصميم روح الجندية فى البلاد ، وليس الغرض من فرضها التأهب للحرب بل تربية النشء تربية عسكرية صحيحة تغرس فى نفوسهم روح النظام والعزيمة والمغامرة والرجولة والشجاعة والتضامن والتعاون وحب الوطن وغير ذلك من الصفات اللازمة للجيل الحديث بعد الحرب فينشأ قوياً فتياً مغامراً فى ميدان الأعمال الحرة مقبلاً على الهجرة متأهباً للدفاع عن وطنه فى ساعة الحرب والجهاد .

وفضلاً عن ذلك فان التجنيد الاجبارى فيه معنى المساواة والعدالة الاجتماعية فلا تصبح الجندية ضريبة قاصرة على الفقراء العاجزين عن دفع البدل وبخاصة سواد الشعب من الفلاحين دون غيرهم من سائر الطبقات بل يكون ميدان شرف يتسابق اليه الغنى قبل الفقير ويتساوى فيه الريفى والحضرى فالجندية خير مدرسة لتعليم الشعب روح النظام .

وينبغي تقصير مدة التجنيد الاجبارى كما يجب تميم الروح
لعسكرية فى كافة أنحاء البلاد فى المدارس والأندية الرياضية الشعبية
فإن مظاهر الترف والتنعيم التى سادت شباب اليوم يجب أن تحمى من
شباب الجيل الحديث بعد الحرب .
فيسوده روح الخشونة والتكشف والمغامرة بشق طريقه فى الحياة لرفع
لواء الوطن .



اصلاح الاداة الحكومية

يعيب الاداة الحكومية في مصر الروتين الحكومى الجامد .

فالآلة الحكومية فى مصر تسير على وتيرة واحدة من قديم الازل دون التمشى مع روح العصر الحديث ، فكم من مشروعات هامة اندثرت فى لجان حكومية أزلية وكم من مطالب تعطلت بسبب بطء الاجراءات والتعقيد والجور مما سبب الشلل فى دولاى العمل الحكومى .

وما يعيب الاداة الحكومية فى مصر النظام التركىزى أى تولى موظفى الحكومة المركزية لكل المرافق العامة سواء كانت مركزية تمهم الدولة كلها أو محلية تمهم اقلية معينة منها .

فالنظام التركىزى نظام معيب من الوجهة الادارية ومن أسباب سوء الاداة الحكومية وتعقيد اجراءاتها فى مصر فيجب الاستعاضة عنه بعد الحرب بنظام الحكم الذاتى المحلى كما يسميه الانجليز الذى تمنحه الدولة لأقاليمها بسبب حفظ الأعباء التى تنوء بها الحكومة المركزية .

ومن عيوب الأداة الحكومية في مصر ان سياسة حكوماتنا دائماً
ارتجالية ولم يسبق للحكومة أن وضعت لنفسها خطة مرسومة للإصلاح
الداخلي والقيام بالمشاريع الهامة لمدة خمس سنوات مقبلة مثلاً . . .
وهذا نتيجة عدم استقرار الوزارات المصرية في كراسى الحكم فترة
طويلة .

وأصبحت كل وزارة تتولى الحكم تعمل على خطة ارتجالية دون
سياسة مرسومة بل قد تتعطل المشروعات المفيدة التي تقوم بها وزارة
ما بسبب تهاون الوزارة التي خلفتها في السير في تنفيذها . فالأداة
الحكومية في مصر بعد الحرب يجب أن تهتم على سياسة مرسومة في
صورة مشروع الخمس سنوات التالية للحرب مثلاً . . . توضع في صورة
برنامج اصلاحي شامل لجميع مرافق البلاد وتعمل كل وزارة تتولى
الحكم في بحر هذه الفترة على السير في هذا البرنامج .

ومن أهم ما يجب القضاء عليه بعد الحرب داء المحسوبية فينبغى
على الحكومات الحزبية ألا تدفن الكفاءات العاملة النشيطة في البلاد
بل تجند كل عامل كفء من بنينا ولو لم يكن من أنصارها . فالصلة
بين الأداة الحكومية والموظف صلة وثيقة .

بقى أخيراً أن نشير إلى مشروع هام يجب إبرازه إلى الوجود فوراً
وهو بلدية القاهرة حتى يخفف الضغط عن الهيئة التنفيذية المركزية

وتتحسن حال العاصمة وتتفرغ لاصلاح شؤونها هيئة ادارية مستقلة
للتجديد في مرافقها الحيوية

ونشير أخيراً إلى وجوب اصلاح حال « البوليس » في مصر بزيادة
عدد رجاله وحسن اختيارهم فقد ضجت البلاد من الشكوى من سوء
تصرف « البوليس » وغلظ معاملته الأهلين بتغلغل روح البطش
والسيطرة وقلة مرتبات رجاله تؤدي إلى سهولة التأثير على ضباط
بعضهم واندفاعهم في الرشوة . . فيجب رفع مستوى رجال البوليس
وتوزيع الاختصاص بينه بما يتفق وما سيلقى عليه من أعباء جديدة
بعد الحرب بالتصرف في شكوى الأجانب بعد نقل الاختصاص
للقضاء الأهل كما ينبغي انشاء البوليس القضائي فيختار أفراد من بين
الشباب المثقف ويرأسه رجال القانون لاجراء التحقيق في القضايا
وبوليس ادارى لجمع الاستدلالات والسهر على الأمن العام .

الفصل الحادى عشر

الريف المصرى

سنقتصر هنا على الكلام على ظاهرة خطيرة طغت على الريف

المصرى من قبل الحرب وتفاقت أثناءها وهى نزوح المهاجرين من القرى الى المدن طمعاً فى الكسب المغرى بخدمة جيوش الحليفة . وتجذب العاصمة بوسائل الترفيه فيها كبار المزارعين فيبعثون أموالهم فى ليالى صاحبة ونواذى القمار وقد جذبت الحرب صغار الفلاحين قبل كبارهم إلى المدن فتركوا فلاحية الأرض واحترفوا بعض المهن واشتغلوا بالتجارة وخدمة جيوش الحليفة بالمعسكرات فخر الريف المصرى أضعاف ما ربحوا من جراء هذه الهجرة .

فأول اجراء يتخذ بعد الحرب هو عودة هؤلاء المهاجرين إلى الريف بترغيب القرى إلى نفوسهم بشتى وسائل الترفيه لكبارهم مع رفع أجور صغارهم حتى لا يوجد هذا البون الشاسع بين الأيدى العاملة فى المدن والأيدى العاملة فى الحقول من ناحية الأجور ومستوى المعيشة . وقلنا ان تطور مضر الطبيعى بعد الحرب هو تطور صناعى فيلزم حماية الريف من قلة الأيدى العاملة التى تنزع عنه الى المدن بشتى طرق التشجيع التى سردناها

هذا — وقد كان من أسباب فشل نظام توزيع الاقطاعات الزراعية على خريجي المعاهد الزراعية ان اقامتهم في الريف أصبحت متعذرة بعد ما تعودوا وسائل الترفيه في المدن التي لا مثيل لها في الريف المصري .

بقي أن نذكر بهذه المناسبة انه يجب تعميم تنقية مياه الشرب في القرى فمن العار على أمة أن يكون سواد شعبها مصاباً بداء البلهارسيا وسائر الأمراض المتوطنة نتيجة تلوث مياه الشرب في القرى . وأول واجب على حكومتنا نحو الفلاحين هو مكافحة الفقر والجهل والمرض بإنشاء مراكز اجتماعية للتعليم والعلاج ورفع مستوى أجورهم ونشر الاندية الرياضية في القرى وغير ذلك من وسائل الترفيه والتهديب .

الفصل الثامن عشر

الأيدي العاملة

ان سياسة حكومات مصر نحو العمال ما زالت سياسة ارتجالية غير مستقرة فلآن نقاباتهم الناشئة هدفا للأهواء السياسية والأغراض الحزبية — وإذا كنا أول من نادى بإنشاء حزب للعمال بعد الحرب وفقاً لوجهة البلاد الصناعية فلا نقصد به حزباً للهبات السياسية بل هيئة عليا للإشراف على مصالح العمال وتمثيل نقاباتة في البرلمان .

وقد ارتفعت أجور العمال ارتفاعاً فاحشاً أثناء الحرب الحالية بسبب انتعاش الحالة الاقتصادية في البلاد واشتغالهم في معسكرات جيوش الحليفة بأجور مفرية حتى أصبح من المتعذر قبولهم وعودتهم إلى أعمالهم في المصانع بعد الحرب بأجورهم العادية مما قد يؤدي بعضهم إلى البطالة .

وبما ان سياسة البلاد بعد الحرب هي تجنيد الأيدي العاملة لتنشيط الصناعات الناشئة فانه من أوجب الواجبات نحو ولادة أمورنا أن يعنوا برفع أجور العمال إلى الدرجة التي تسكفل رفع مستوى المعيشة بين سواد الشعب مع نشر مراكز الخدمة الاجتماعية في محيطهم من تعاليم وعلاج ومساكن صحية والمبادرة إلى سن تشريع التأمين الاجتماعي ، الذي نادى به بيفريدج وأمثاله .

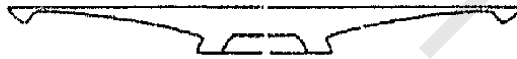
الفصل الثالث عشر

مستقبل الطيران في مصر بعد الحرب

سيكون لبلادنا شأن عظيم بعد الحرب في عالم الطيران السلمي لأن مصر حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ، يساعد صفاء جوها على نشر طرق الملاحة الجوية وإنشاء المطارات الرئيسية فيها التي تربطها بسائر نواحي العالم . وسوف يستعاض بالطائرات في النقل الداخلي عن وسائل النقل الأخرى لأننا نعيش في عصر السرعة ولا تعتمد البلاد في قيادة طائراتها على الطيارين الأجانب بل يجب تشجيع تعليم الطيران للشباب المصري بكافة الوسائل المشجعة بل على الحكومة أن تتحمل نفقات تعليمهم ، فكل قرش يدفع في هذا السبيل يعود على الوطن بحزيل الخيرات . والطيران فضلا عن أنه رياضة مفيدة فهو يغرس في نفوس الشباب روح المغامرة والجرأة والرحلات والهجرة وتوجيهه وجهة استقلالية ومن ناحية أخرى تجد الأمة وقت الحروب نسورها البواسل على استعداد للدفاع عن الوطن .

وإذا قلنا بتشجيع تعليم الطيران للشباب المصري فأننا ننادي في

الوقت نفسه بوجوب انشاء مصانع للطائرات والاكثر من
المدارس الفنية لتعليم فن الطيران الميكانيكى واللاسلكى حتى لا نكون
عالة على الأجانب فى هذا المرفق الحيوى الذى سيكون له شأن عظيم
بعد الحرب . وقد شجعنا على لمس هذا الموضوع ما رأيناه أخيراً من
اتجاه بعض عظمائنا إلى تعلم الطيران وقيادة الطائرات بأنفسهم فى
رحلات إلى القطر الشقيق فضربوا أحسن الأمثال للشباب للنهج
على منوالهم .



الفصل الرابع عشر

الصحافة في مصر بعد الحرب

ما زالت أغلب الصحف المصرية حتى الحرب الحالية صحافة حزبية وقد عانت الصحف أخيراً أزمة غلاء الورق فاضطرت إلى الإيجاز في الكتابة .

ومصر بعد الحرب ليست في حاجة إلى صحافة سياسية بقدر حاجتها إلى صحافة اصلاحية تتمشى مع تهيئة البلاد الصناعية وتكون مدرسة لسواد الشعب وتوجيه الرأي العام إلى المثل العليا .

وأول ما يجب أن نشير اليه في هذا الفصل وجوب انشاء الصحف الاقليمية في الريف المصرى حتى لا تتوطن الصحف كلها في العاصمة ويكون لكل اقليم صحافته التى تعبر عن رغباته واتجاهاته ومدى نشاطه وتراقب الادارة المحلية .

وينبغى علينا أن نشير بمناسبة الكلام عن الصحافة أنه يجب المبادرة إلى استصدار تشريع حماية الملكية الأدبية والفنية حتى يحافظ المؤلفون وذوى الفكر على ثرواتهم المعنوية بدل ترك هذه الكنوز الفكرية فى فوضى دون حماية أو رعاية .

الفصل الخامس عشر

الخدمة الاجتماعية

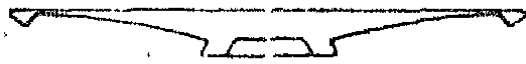
أنشئت في مصر أثناء الحرب وزارة الشؤون الاجتماعية فأدت خدمات جليلة ولو أن ميزانيتها ما زالت محدودة واستمرار بقائها بعد الحرب محل جدل .

ونحن من رأينا ان أهم الوزارات شأننا وضرورة بعد الحرب هي هذه الوزارة الناشئة التي يحسن أن يطلق عليها «وزارة الخدمة الاجتماعية» يطلق يدها وتدعم ميزانيتها وتشرف على سائر نواحي النشاط الاجتماعي في البلاد وما أكثرها بعد الحرب ! . .

وان الفكرة الحديثة لنشاط الدولة هي حماية الشعب من الفقر والجهل والمرض بضمان العمل للعاطلين ورعايتهم في بطالتهم وعلاج المرض ونشر التعليم بين سواد الشعب بالمجان .

ويجب نشر وتعميم مراكز الخدمة الاجتماعية في المدن والأقاليم ويتطوع الشباب في أداء هذه الرسالة النبيلة والخدمات الجليلة ويطلق عليهم «جيش الخلاص» لتخليص سواد الشعب من الجهل المطبق والمرض الفتاك وتطهيره من العادات الرذيلة .

بقى علينا أن نشير إلى أننا لا نحبذ فكرة الغاء البغاء العلني لأن
نتيجته المباشرة هو انتشار البغاء السري بل الأوجب هو تشديد
الرقابة عليه وحصره في أماكن نائية بعيدة عن وسط المدن وإنشاء
الملاجيء للتائبات من البغايا والمؤسسات للتقدرات على العمل .
وتشجيع الشباب على الزواج بشتى الوسائل فهو الدواء الحاسم لقطع
دابر التدهور الخلقي وقد أثبت التجارب في أمريكا أن تحريم الخمر
أدى إلى تهريبه وذيوعه مما اضطر الحكومة إلى إباحته فوراً
ونشير هنا كذلك أنه من أول مهمات الخدمة الاجتماعية بعد الحرب
إصلاح حال السجون والإصلاحات لتسكون أداة تهذيب لا تعذيب
مع التفرقة بين المسجونين السياسيين في جرائم النشر والمجرمين
الحقيقيين ومعاملة الأولين معاملة ممتازة في سجون تتوافر فيها وسائل
الترفيه والصحة وحسن المعاملة بما يتفق مع درجة ثقافتهم ومستواهم
الفكري .



الخاتمة

هذا المؤلف الموجز مجرد رسالة إلى شباب الجيل الحديث ورجالات مصر بعد الحرب وعرض لضروب الإصلاح المختلفة .
وليسكن شعارنا جميعاً بعد الحرب « القوة حق والعمل معاً لمجد الوطن » ! ولتكن للبلاد سياسة مرسومة لمدة محدودة كمشروع الخمس سنوات مثلاً ينفذ فيه البرنامج الاصلاحى الشامل الذى لا يتبدل بتبدل الهيئة الحاكمة .

ولقد سقنا فى هذا المؤلف المسانى فى أسلوب واضح وأوجزنا فى بعض الموضوعات كل الايجاز لمجرد ابراز الفكرة .
وما نتمناه لمصر وقد أصبحت دولة محاربة فى جانب الحلقاء —
بعد القرار الذى أجمعت عليه الأمة فى آخر شهر فبراير سنة ١٩٤٥
ممثلة فى نوابها . وذلك توطئة لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو
المزمع انعقاده فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ للبحث فى تنظيم العالم
بعد الحرب .

ونختم كلمتنا هذه بما نتمناه لمصر العزيزة بعد توقيع ميثاق جامعة
الدول العربية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من نهضة صناعية مباركة

وحركة اجتماعية موفقة ومركز سياسي عظيم في ظل حضرة صاحب
الجلالة مولانا الفاروق حفظه الله .

٢٩ يناير سنة ١٩٤٣

وتم تنقيحه وطبعه في ٣١ مارس سنة ١٩٤٥

حسن عكوش و محمد مصطفى الفيشاوى
المحامى الخبير المحاسب

الفهرست

صحيفة

الموضوع

المقدمة ٣

(الباب الأول — الناحية السياسية)

الفصل الأول : مصر ومؤتمر الصلح ٧

الفصل الثاني : معاهدة التحالف ووضع مصر السياسي

بعد الحرب ١٠

الفصل الثالث : الأحزاب في مصر ١٣

الفصل الرابع : مصر والرابطة العربية ١٦

(الباب الثاني — الناحية القضائية)

الفصل الأول : إلغاء المحاكم المختلطة فوراً ١٩

الفصل الثاني : توحيد جهات (المحاكم الوطنية) ٢٢

الفصل الثالث : صدور العفو الشامل في الجرائم العسكرية ٢٦

(الباب الثالث — الناحية الاقتصادية)

الفصل الأول : الاقطاعات الزراعية والأراضي البور ٢٨

(١)

الفصل الثانى : مصر الصناعية ٣١

(الباب الرابع — الناحية الاجتماعية)

الفصل الأول : مجانية التعليم العام وانشاء جامعة أسيوط ٣٧

الفصل الثانى : مشكلة البطالة بعد الحرب ٤١

الفصل الثالث : تحديد النسل ٤٦

الفصل الرابع : الهجرة إلى السودان ٤٩

الفصل الخامس : مشكلة الزواج والطلاق ٥٢

الفصل السادس : التوظيف والموظفون ٥٦

الفصل السابع : المرأة المصرية والعمل ٥٩

الفصل الثامن : توحيد الأزياء بعد الحرب ٦٢

الفصل التاسع : التجنيد الاجبارى ٦٤

الفصل العاشر : اصلاح الاداة الحكومية ٦٦

الفصل الحادى عشر : الريف المصرى ٦٩

الفصل الثانى عشر : الأيدى العاملة ٧١

الفصل الثالث عشر : مستقبل الطيران فى مصر ٧٢

الفصل الرابع عشر : الصحافة فى مصر ٧٤

الفصل الخامس عشر : الخدمة الاجتماعية ٧٥

الخاتمة ٧٧